PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Shorouq**
DATE:	**30-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**280,000**
TITLE :	**MoH asks citizens to report drug price increases**
PAGE:	**02**
ARTICLE TYPE:	**Government News**
REPORTER:	**Asmaa Sorour**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

«الصحة» تدعو المواطنين للإبلاغ عن «زيادة أسعار الأدوية»

■ سلمان: تشكيل لجنة لمراجعة ٧٠ ألف صيدلية.. ومشروع قانون لتغليظ عقوبات غش الدواء ■ رستم: ضيق الوقت سبب ارتباك الأسعار.. و٦ جنيهات الحد الأقصى للزيادة عن المعلن عنها.. و«الوزارة» تتعهد بإعلان قائمة جديدة لخفض أسعار الأدوية

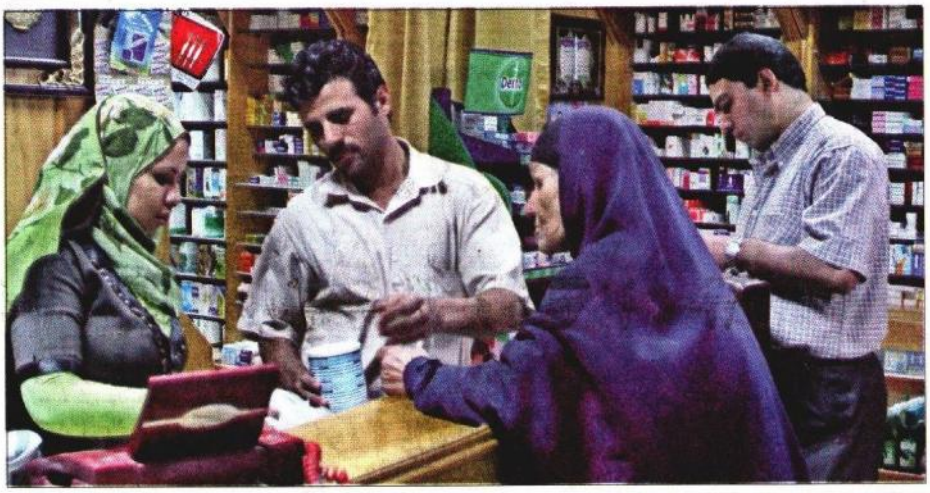

الوزارة تراجع عشرات الآلاف من الصيدليات لضمان التزامها بالأسعار

تصوير: محمد الميموني

كتبت - أسماء سرور:

قال د.طارق سلمان، مساعد وزير الصحة لشئون الصيدلة، إن «قرار رفع أسعار الأدوية يشمل ٧ آلاف صنف، أغلبها على قائمة النواقص منذ فترة طويلة»، داعيا المواطنين للاتصال على الرقم الساخن للإبلاغ عن أى ارتفاع مبالغ فيه فى أسعار الدواء على أرقام: ٢٥٣٥ و٤١٥٠، وذلك خلال الفترة من ٩ صباحا إلى ١١ مساء.

وأشار سلمان، خلال المؤتمر الدولى حول حقوق الملكية الفكرية والأدوية المزورة، أمس، إلى أنه سيتم توزيع جداول زيادات الأسعار على الصيدليات والشركات ومراكز التوزيع؛ لافتا إلى أن هناك لجنة تم تشكيلها من ألف صيدلى سيتولون مراجعة ٧٠ ألف صيدلية، وأن هناك مجموعة مكونة من ٤٥ صيدليا سيتابعون شركات الإنتاج، ومجموعة أخرى من الصيادلة سيراجعون شركات التوزيع.

وشدد سلمان على أن القوائم المعتمدة من قبل مجلس الوزراء، هى المرجعية للسعر الجبرى للتشكيلات المبيعة حاليا للمستحضرات المسجلة المتداولة، والمبيعة فى السوق المصرية فى جميع المؤسسات الصيدلية فى جميع أنحاء مصر.

ولفت سلمان إلى أنه فى مقابل رفع أسعار بعض الأدوية، فإن الوزارة تُجرى حاليا العمل على وضع قائمة لتخفيض أسعار بعض الأصناف، بعد انتهاء فترة الملكية الفكرية أو انخفاض سعر المادة الخام، مضيفا أن الوزارة خفضت سعر أدوية فيروس سى خلال الفترة الماضية، وعلى رأسها «سوفالدى» الذى انخفض من ٢٦٧٠ جنيها إلى ٩٠٠ جنيه.

فى سياق متصل، قال مساعد وزير الصحة لشئون الصيدلة، إن «غش الدواء ظاهرة عالمية، يقدر بنحو ١٠٪ على المستحضرات سواء مرتفعة الثمن أو المنخفضة»، وأضاف سلمان، «تم بدء تفعيل منظومة التتبع الدوائى فى يناير ٢٠١٦، من خلال نظام الباركود على علب الأدوية على مرحلتين خلال ٣ سنوات، والقرار الجديد الخاص برفع أسعار بعض الأدوية يلزم الشركات بسرعة تطبيق القرار الوزارى الخاص بمنظومة التتبع الدوائى». من جانبه، قال د.أسامة رستم، نائب رئيس غرفة صناعة الأدوية، إن «ما حدث فى ارتباك بعد القرار الوزارى الخاص برفع أسعار الأدوية نتيجة سوء فهم وتطبيق»، مضيفا أن الصيادلة طبقوا التسعيرة الجبرية التى أقرتها وزارة الصحة خلال أول ٣ أيام بعد القرار، إلا أنه تم تعديلها بعد الفقرة التوضيحية التى أصدرها مجلس الوزراء.

وأرجع رستم سبب وجود بعض الأخطاء فى التسعير إلى ضيق الوقت، حيث تم إعادة تسعير ٨ آلاف صنف خلال ٢٤ ساعة، مضيفا أن السوق انضبطت حاليا بنسبة ٩٩٪، وأن الزيادة الفعلية تتراوح بين ٢ و ٦ جنيهات فقط، مضيفا الفيصل فى التطبيق هو إخطار تسعير المستحضرات الدوائية الصادر من وزارة الصحة.

وأشار رستم، إلى أن هامش ربح الصيدلى ارتفع من ٢٠٪ إلى ٢٥٪ على الأدوية المحلية، ومن ١٢ إلى ١٨٪ على الأدوية المستوردة، كما زاد هامش ربح الموزع من ٧,٨٪ إلى ٨,٨٪، وهو تسبب فى زيادة خسارة بعض الأدوية بعد القرار، خاصة أن الزيادة جاءت على العبوة، وبذلك تقسم الـ ٦ جنيهات على محتواها، دون الالتزام بالحد الأدنى الذى طلبته الشركات وهو ٢ جنيه.

وأكد رستم، أن هناك حالة من الغضب بين الشركات التى يرى الكثير منها، أن القرار جاء لصالح الصيدلى على حساب المصنعين، مضيفا أنهم طلبوا مقابلة وزير الصحة لعرض عيوب القرار.